فضائح المالية العليا فى فرنسا

للاستاذ محمد عبد الله عنان

(تتمة)

حدثت فى فرنسا ، مذ كتبنا مقالنا الاول ، تطورات سريعة خطيرة لم تكن فى حساب أحد ؛ فان وزارة مسيو دالاديه التى عقبت وزارة مسيو شوتان أو وزارة « الفضيحة » لم تستطع أن تواجه غضب الرأى العام أو أن تهدىء روعه ؛ ووقعت فى باريس وفى الأقاليم مظاهرات ومصادمات دموية خطيرة قتل فيها مئات وجرح ألوف ؛ وشحنت حامية باريس بالجند المدجج تحوطا للطوارىء ، ولاح مدى لحظة أن فرنسا ستغدو فريسة الحرب الاهلية ، أو يتحطم فيها النظام الجمهورى لتقوم مكانه دكتاتورية مطلقة . ولكن وزارة دالاديه استقالت فى الحال ؛ واستدعى مسيو دومرج رئيس الجمهورية الاسبق ليؤلف وزارة ثقة قومية ، وقد وفق مسيو دومرج الى تأليف وزارته من شخصيات قوية بعيدة عن ريب الفضائح الأخيرة ، وهدأ الرأى العام نوعا ، ووقفت المظاهرات مؤقتا . ولكن فرنسا ماتزال مترقبة جزعة ، ومن المستحيل أن يتنبأ انسان بما قد يقع بعد هذا الهدوء المؤقت من الحوادث أو التطورات

كانت فضيحة ستافسكى المالية التى فصلنا حوادثها وظروفها روح هذه التطورات الخطيرة وباعثها الاول . ويندر أن نجد فى صحف التاريخ الحديث جريمة أو جرائم مالية كالتى ارتكبها ستافسكى ، تحدث فى سير الحياة العامة لامة عظيمة كفرنسا مثل هذه الآثار الفادحة ، فتهدد سلامة نظام عريق بأسره كالنظام الجمهورى ، وتدفع شعبا عظيما إلى نوع من الثورة أو الحرب الاهلية . ولكن فضائح ستافسكى كانت فى الواقع وصمة للنظام بأسره ، وكانت دليلا ساطعا على أن عوامل الفساد والانحلال قد سرت الى جميع نواحى الحكم والادارة والحياة العامة الفرنسية كلها ، وقد شهد الشعب الفرنسى فى روعة وسخط كيف يكشف التحقيق تباعا عن أن من بين وزرائه وحكامه وقضاته ونوابه رجالا يلحق الريب بذممهم ونزاهتهم ، وكيف أن المجرمين الذين يدبرون اغتيال أموال الشعب يستطيعون بالرشوة أن يشتروا أولئك الذين اختارهم الشعب للسهر على أمواله ومصالحه ، وان يستظلوا بحماية أولئك الذين عهد اليهم بقمع الجريمة ، وان يجعلوا من القانون والقضاء اداة مشلولة . وقد رأينا مما تقدم كيف أن ستافسكى ، وهو متهم بعدة جرائم نصب وتزوير ، استطاع مدى ثمانية أعوام أن يتفادى نظر القضاء لقضيته ، وان يفوز بتأجيلها تباعا عشرات المرات ، وانه لبث أعواما يمرح فى جرائمه واختلاساته مع أنه معروف لدى دوائر البوليس ، ولم تكن جرائمه سرا من الاسرار ، فأى دليل أسطع على فساد القضاء وتدهور القانون والأمن والنظام ؟

وقد حاولت وزارة مسيو شوتان التى ظهرت فى ظلها هذه الفضائح ان تقمع الفساد بسرعة ، فابعد منها الوزيران اللذان اتجهت اليهما الشبه ، وهما مسيو دالاميه وزير المستعمرات ووزير العمل السابق ، ومسيو رينالدى وزير الحقانية ، وقدمت الى البرلمان مشاريع قوانين بمعاقبة الرشوة والموظفين المرتشين بأشد العقوبات ، وقبض على مدير البوليس القضائى وبعض زملائه ليحقق معهم ، وقبض على النائبين جارا وبونور اللذين ثبت انهما تلقيا مبالغ طائلة من الاتفاق ستافسكى وعاوناه فى مشاريعه لدى الرجال المسئولين ، وأحيل عدة قضاة من رؤساء الدوائر وأعضاء النيابة الى المحاكمة التأديبية لانهم تهاونوا فى نظر قضية ستافسكى فتركت معلقة عدة أعوام دون أسباب معقولة ، ولكن هذه الاجراءات كلها لم تقنع الشعب ولم ترضه . وبدا للشعب بحق أن الجريمة أوسع مدى مما ظهر ، وأن الداء أشنع وأبعد أثرا مما صور ، وكان من اصراره وسخطه واضطرامه ان استقالت الوزارة « الملوثة »

كله ليقف فى وجه مصر ليكبح جماح المصريين يوم أن أفاقوا من سباتهم وتفتحت أعينهم من جديد على النور !

°°°

هذا هو الشعب المصرى الذى لا يمكن إلا أن يكون عظيما لان العظمة فى دمه ولحمه . فى ماضيه وحاضره . فى أرضه وسمائه !

°°°

وحق مصر : لو لم أكن مصريا لوددت أن أكون مصريا !

حسن جلال

واستقالت من بعـــدها وزارة دالاديه ، لأنها تستند الى نفس الأحزاب التي ينتمي اليها الرجال « الملوثون » ؛ وجاشت باريس وفرنسا كلها بموجة ثورية ، كادت تكتسح فى طريقها كل شيء لو لا أن تذرع الرجال المسئولون ببقية من الشجاعة والحزم ، وتقدم الرئيس الشيخ دومرج ليضطلع بأعباء الحكم فى هذا المأزق العصيب ؛ فألف وزارة ثقة قومية ارتضتها البلاد واستطاعت أن تبث نوعاً من الطمأنينة .

* * *

والآن لنعد الى ستافسكى بطل هذه الفضائح المروعة التى كادت تبث الى فرنسا ضرام الحرب الاهلية

لقد شرحنا فيما تقدم طرفا من الحياة المالية العجيبة التى خاض غمارها هذا الافاق البارع ، وكيف انه ارتفع من العدم الى صف أعظم رجال المال ، وانشأ شركات وبنوكا عديدة ، وانتهى بأن انشأ بنك التسليف البلدى فى بايون ، واتخذه مع شركائه اداة لاصدار سندات مزورة بمئات الملايين كان يستولى على قيمتها ويبددها على بذخه ولهوه ، وشرحنا طرفا من الوسائل والاجراءات التى كان يتبعها لاختلاس هذه المبالغ الطائلة ، وكيف انكشف أمره أخيرا وقبض على شريكه ومساعده الاول تسيه مدير بنك بايون ، فبادر بالاعتراف وقص على المحققين كيف كان هذا الاختلاس الهائل يدبر وينفذ مدى هذه الاعوام ، والقى كل مسئولية فيه على ستافسكى وزعم أنه ضحية نفوذه وإكراهه المعنوى .

وكان انكشاف الحادث فى يوم ٢٢ ديسمبر ، ففى نفس اليوم غادر ستافسكى مسكنه الفخم بحى الشانزليزيه بباريس وودع زوجه وولديه ، وقال انه مسافر الى فينا لاعمال هامة . ثم اختفى فى نفس الوقت الذى صدر فيه أمر قاضى التحقيق بالقبض عليه ، وابلغ هذا الامر الى جميع مراكز البوليس والنيابة فى فرنسا ، والى جميع سلطات الحدود ، وطير الامر بواسطة الراديو واللاسلكى الى جميع البواخر الراسية فى الثغور الفرنسية والمسافرة فى عرض البحر ، فلم يكن ثمة وسيلة لأن يغادر ستافسكى فرنسا أو يجتاز الحدود الى أى بلد أجنبى ، وأطلقت فى أثره مئات من رجال البوليس السرى فى جميع المواطن التى يظن أنه قصد اليها ، ولكن ستافسكى ظل مختفيا عن العيان ، ولم يظفر انسان بأثره ، وأصرت زوجه على أنها لا تعرف شيئا عن مصيره ومكان اختفائه ولم تهتم قط بأن تعرف شيئا عن اعماله المالية .

على أن ادارة البوليس كانت على ثقة من أن ستافسكى لم يغادر فرنسا وأنه لازال مختفيا بها بمعاونة بعض أصدقائه . وقد اسفرت تحرياتها المتواصلة فى النهاية عن تأييد هذه الحقيقة ، واستطاع بعض رجال البوليس السرى بعد أسبوعين من البحث والتنقيب أن يعثروا بآثار بعض أصدقاء ستافسكى فى مدينة « شومونى » احدى مدن الجنوب الجبلية ، واجتمعت لديهم القرائن والأدلة على أن الهارب قد التجأ الى هذه الناحية القاصية . وكان ستافسكى قد فر الى هذا المكان بمعاونة اثنين من موظفيه السابقين الذين كان يغدق عليهم عطفه وعطاءه ، واستاجر له أحدهما فى « شومونى » منزلا صغيرا منعزلا باسم مستعار ، ولجأ اليه ستافسكى مع صديقيه باسم مستعار أيضا ، ولزم غرفته ولم يغادرها ، فحاصر رجال الشرطة هذا المنزل بعد أن وثقوا من أنه هو المقصود ، وأن ستافسكى موجود فيه بلا ريب . ثم صعد بعضهم الى الطابق الأعلى ، وطلبوا الى ستافسكى أن يسلم نفسه ، وكان معتصما بغرفته ، فلم يجبهم أحد ، فاستمروا فى البهو الخارجى حينا يطلبون التسليم دون جدوى . وأخيرا دوت من الغرفة المحصورة طلقة نار ، وهوى جسم على الارض ، فكسر رجال البوليس باب الغرفة فى الحال ، فالفوا ستافسكى بعينه ملقى على الارض مضرجا بدمه فى النزع الاخير وقد اخترقت الرصاصة رأسه . وكان ذلك فى الثامن من شهر يناير الماضى .

هذا هو البيان الذى قدمته إدارة البوليس عن مصرع ستافسكى بطل الفضيحة الكبرى ، وردددته معظم الصحف الفرنسية . ولكن ثارت حول هذا البيان ريب وشكوك خطيرة ، وأنكرت بعض الدوائر صحته ، وأكدت أن ستافسكى لم ينتحر ، ولكن البوليس قتله قتلا لكى يخرس بذلك لسانه الى الابد فلا يفضى إلى المحققين بشىء من الاسرار التى يعرفها ، ولا يفضى بالاخص باسماء شركائه ومنهم كثير من الرجال المسئولين ، وبذلك يسدل الستار على أهم جوانب الفضيحة . وقد رددت هذه التهمة بقوة ، وقذف بها فى مجلس النواب فى وجه الوزارة ، واهتم لها الرأى العام . ويدلل أصحاب هذا الاتهام على صحته بقرائن شتى ، منها أن ستافسكى لو كان ينوى الانتحار لانتحر منذ البداية ، ولم يتكبد مشاق الفرار والاختفاء

وأن رجال البوليس حينما داهموه فى مخبئه انتظروا نحو ساعة قبل أن يحاولوا القاء القبض عليه . وأن رئيسهم اتصل أثناء ذلك تليفونيا بادارة البوليس فى باريس مع أنه كان يحمل أمراً صريحا بالقبض على ستافسكى ، ثم يقولون أيضا إن ستافسكى ترك بعد مصرعه طريحا ينزف الدم منه نحو ساعة ونصف ساعة قبل أن يسعفه الطبيب وسمح للمصورين أن يصوروه وهو فى هذه الحالة الخطرة ، وأن المقصود بذلك كله أن يهلك ستافسكى قبل أن يستطيع الافضاء بشىء وهذه أقوال لها قوتها بلا ريب . ونحن من جانبنا نرجح مقتل ستافسكى لا انتحاره ، خصوصا وانه ثبت من التحقيق أن البوليس كان يتستر على ستافسكى ، وان بعض أكابر ادارة الشرطة الباريسية وفى مقدمتهم مسيو جيشار مدير البوليس القضائى كانوا يتلقون منه الاعانات الطائلة ، هذا الى أن الاختام القضائية لم توضع على مسكن ستافسكى الباريسى ، وعلى مكاتبه الا بعد عدة أيام من فراره ، ولما فتشت لم توجد بها أوراق تفيد التحقيق فى شىء :

***

هكذا كانت خاتمة سرج ستافسكى أعظم أفاق ومختلس فى العصر الحديث . بيد أن هذه الخاتمة لم تجمع شيئا فى تهدئة اضطراب الرأى العام ، ولم تفعل سوى أن أثارت على وقائع الفضيحة وظروفها ظلاما جديداً . هل قبض على جميع المجرمين المسئولين عن تبديد أموال الشعب بهذه الجرأة المثيرة ؟ أم بقى الاكابر المرتشون المتسترون كالعادة فى الظلام ؟ هذا ما يتساءل الشعب الفرنسى عنه اليوم . والظاهر أن الشعب الفرنسى لم يقنع بأن ما اتخذ من اجراءات القبض والتحقيق يكفى لقمع ذلك الفساد الذى يقض النظم والحياة العامة كلها . فقد سقطت وزارة دالاديه أمام غضب الشعب وسخطه ، ولكن وزارة دومرج التى قامت مكانها ما تزال تصطدم بهذا السخط ، وما تزال العاصمة الفرنسية تضطرم بمختلف المظاهرات ، وما يزال الجو فياضا بمختلف الاحتمالات ، والرأى العام لا يقف عند المطالبة بمعاقبة المجرمين المختلسين لاموال الشعب أيا كانت مراكزهم وصفاتهم ، ولكنه يطالب أيضا بتطهير الحياة العامة من تلك الادران المشينة ووضع الضمانات الكفيلة بطمأنينة الشعب على أمواله وثقته بأن وزراءه ونوابه وموظفيه ليسوا شركاء للصوص والمختلسين ، بعد أن دل التحقيق فى كل فضيحة من هذه الفضائح المالية الكبرى أن هنالك وزراء ونوابا وموظفين يشتركون مع اللصوص والمختلسين ، ويمرحون معهم فى تبديد اموال الأرامل وصغار المودعين والمستثمرين ، ويعاونونهم فى اجتناب سطوة القانون والعدالة . والواقع أن هذه الفضائح المالية الشاملة لم تبق فى فرنسا حوادث فردية ، بل غدت ظاهرة قوية فى سير الحياة العامة . واذا تتبعنا تاريخ الجمهورية الثالثة وجدناه فياضا بتلك الكوارث المالية الفادحة التى يدبرها افراد اذكياء بمعاونة الرجال المسئولين ، وتسفر دائما عن اختلاس مئات الملايين ونكبة مئات الالوف . وقد كانت هذه الحوادث فى بدء الجمهورية الثالثة تعتبر من مخلفات الامبراطورية ، لانها ظهرت وتفاقمت فى أواخر عهدها ، وان توطد النظام الجمهورى سوف يقضى عليها ويطهر الحياة العامة من ادرانها . ولكنها استمرت تتعاقب بوتيرة مروعة فى ظل الجمهورية : ودلت كثرتها وتفاقمها فى الاعوام الاخيرة ، حسبما بينا ، على أن النظام الجمهورى او بعبارة أخرى على أن الديموقراطية تحتضنها وتسيغها . ويخشى اليوم أولئك الذين يقدسون النظم الديمقراطية ، أن هذا الفساد الدفين الذى لم توفق الحكومة الديمقراطية الى قمعه ، قد يصرف الشعب عن عبادة الجمهورية والديمقراطية ، ويجعله أكثر قبولا لقيام النظم الفاشستية والطغيان المطلق . والديمقراطية تعانى اليوم ازمة عديدة ، بعد أن سحقت فى ايطاليا والمانيا : وهى تهتز اليوم فى فرنسا ويخشى ان تنهار دعائمها اذا لم تتداركها الايدى القوية الماهرة . بيد أنا نستطيع أن نقول ان تطور الحوادث الأخيرة فى فرنسا كان ايضا ظفرا حقيقيا للديموقراطية فقد استطاع الشعب بقوة رأيه وارادته أن يسقط فى اسابيع قلائل وزارتين لم يثق بهما ولم يرتض حكمهما : وان يقدم الدليل القوى على انه مازال فى ظل الديمقراطية سيد نظمه ومصايره ؟

محمد عبد الله عنان

رجـــاء

الشيخ عبد الرحمن احمد مدير مكتبة الهداية بالخرطوم ووكيل مجلة الرسالة بالسودان يرجو من كل من حضرات الدكاترة والأساتذة طه حسين ومحمد حسين هيكل بك وأحمد حسن الزيات وأحمد أمين ومحمد عبد الله عنان وابراهيم عبد القادر المازنى وعباس محمود العقاد أن يرسل اليه ١٠ نسخ من الكتاب الذى يؤلفه بعد الآن بمجرد ظهوره فى طرد محول عليه بالقيمة .